الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الخميس
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 8 1992
UN/SA COLLECTION

## محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع)

البند ١١٤ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.35
2 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57386 ٣٥٨٤د(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١١٥ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع) (A/46/370 و 377 و A/C.5/46/2 و A/C.5/46/4 و Add.1 و A/C.5/46/7 و A/C.5/46/9 و A/C.5/46/13 و A/C.5/46/16 و A/C.5/46/21)

١ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : قالت إن المسائل المتصلة بالعنصر البشري في الامانة العامة لها أهميتها الكبيرة لأن هذا العنصر يشكل أحد العناصر الاساسية للمنظمة . ولابد أن تشكل القرارات التي يتم اتخاذها استجابة للشواغل التي تشعر بها الدول الاعضاء والموظفون على السواء ، لا سيما فيما يتعلق بإقامة العدل في الامانة العامة والتطوير الوظيفي .

٢ - وأضافت قائلة إن الموظفين أظهروا في الآونة الاخيرة استعدادهم للتصدي لأكثر المهام تنوعا وتعقيدا في مختلف عمليات صيانة السلم ، وأشادت ، باسم وفدها ، بما أظهره الموظفون الذين اشتركوا ومازالوا يشاركون في هذه العمليات من كفاءة وتفان وانكار للذات .

٣ - وقالت إن التوزيع الجغرافي العادل يشكل أحد المعايير البالغة الاهمية التي تنظم تعيين الموظفين . ومما يدعو الى الارتياح ما لاحظته من تقرير الامين العام عن تكوين الامانة العامة (A/46/370) من أنه طرأ انخفاض طفيف على عدد الدول الاعضاء غير الممثلة ، بيد أنه كانت هناك في نفس الوقت زيادة مثيرة للقلق في عدد الدول الممثلة تمثيلا ناقصا ، رغم أنه تم تعيين ١٧٠ موظفا في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي . وينبغي زيادة الجهود المبذولة لتصحيح هذا الشذوذ ، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ؛ وأشارت الى أن سبعة بلدان من البلدان غير الممثلة وعددها تسعة بلدان هي بلدان نامية ، وكذلك فإن من بين البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا وعددها ٢٤ بلدا هناك ١٩ بلدا ناميا ، أي بنسبة ٧٧ و ٧٩ في المائة على التوالي .

٤ - ومضت قائلة إن تمثيل البلدان النامية في وظائف الرتب العليا يشكل مصدرا آخر من مصادر القلق . وتشير جميع الدلائل إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب التوصية ٤٧ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، ذلك أن البلدان النامية لم تحصل إلا على أقل من نصف التعيينات في الوظائف من الرتب العليا الخاضعة للتوزيع الجغرافي وعددها ٣٣ وظيفة . وأردفت

(السيدة غويكوتشيا ، كوبا)

قائلة إنه سيكون من دواعي ترحيب وفدها أن تقوم الأمانة العامة بإصدار ورقة غرفة اجتماعات تبين مجموع عدد الوظائف من الرتب العليا وعدد هذه الوظائف التي يشغلها رعايا من البلدان النامية .

٥ - وتابعت كلامها قائلة إن الجمعية العامة ، في الفقرة ٣ من القرار ٤٥/٢٣٩ جيم ، حثت الأمين العام على مواصلة ما يبذله من جهود لزيادة عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، لاسيما في الوظائف العليا ، بغية التوصل الى نسبة مشاركة اجمالية قدرها ٣٠ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٠ ، وبالقدر الممكن الى نسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ . وإذا استمرت الزيادة في نسبة تمثيل المرأة في الأمانة العامة بمعدلها الحالي ، فإن الهدف المتعلق بعام ١٩٩٥ لن يتحقق . ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام ، كان مجموع النساء اللائي يشغلن وظائف من الرتبة مد-١ والرتب العليا ، في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ٣٢ إمرأة ، وتم في خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعيين ٥٧ موظفة ، منهن نسبة ٤٣,٩ في المائة من البلدان النامية . وسيكون من المفيد أن تبين الأمانة العامة كم من النساء اللائي تم تعيينهن في وظائف من الرتب العليا هن من رعايا البلدان النامية ، لأن هذه المعلومات ستبين الى أي مدى تم تنفيذ طلبات الجمعية العامة .

٦ - وأعربت عن استعداد وفدها من حيث المبدأ لاتخاذ موقف مؤيد للخيار ياء الوارد في تقرير الأمين العام عن الخيارات البديلة للنطاقات المستصوبة للتوزيع الجغرافي للموظفين في الفئة الفنية وما فوقها (A/C.5/46/2) .

٧ - وفيما يتعلق باحترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها ، قالت إن ما يزعج وفدها بوجه خاص التقييد المفروض على حركة الرعايا الكوبيين من موظفي الأمانة العامة داخل دائرة يبلغ نصف قطرها ٢٥ ميلا من ميدان كولومبس ، لأن ذلك يشكل انتهاكا لامتيازات هؤلاء الموظفين بموجب الاتفاقات الدولية السارية . وقالت إن وفدها يتفق أيضا في الرأي مع وفد السنغال فيما يتعلق بضرورة الاحترام المتبادل بين الدول الاعضاء وموظفي الخدمة المدنية الدولية الذين لا ينبغي لهم أن يسيئوا استعمال ما يتمتعون به من مزايا في سلوكهم في البلد الذي يعملون فيه .

(السيدة غويكوتشيا ، كوبا)

٨ - وقالت في ختام بيانها إن وفدها يؤيد الوفود التي أشارت الى ضرورة قيام الأمين العام بزيادة جهوده المبذولة من أجل انشاء نظام شامل للترقيات والتطوير الوظيفي يكون من شأنه أن يساعد ، في جملة أمور ، على تحسين نوعية الموظفين .

٩ - السيد بيلاييف (بيلاروس) : قال إن الأمانة العامة ، عندما تبذل جهودا لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومقرراتها المتعلقة بشؤون الموظفين ، فإن هذه الجهود تكلل بنتائج إيجابية . ومن جهة أخرى ، فحينما لا تطبق ، لأي سبب من الأسباب ، القواعد التي تنظم تعيين وترقية الموظفين ، كما حدث في العام الماضي ، تكون النتيجة الوحيدة هي تأخير الاصلاح الاداري والاصلاحات المتعلقة بالميزانية في الأمم المتحدة . وينبغي أن يظل ذلك هو مصدر القلق الرئيسي للدول الأعضاء .

١٠ - وقال إن بلده يرى أنه قرب نقطة الوسط من نطاقه المستصوب . وهناك النصف تقريبا من موظفي بيلاروس الخاضعين للتوزيع الجغرافي يعملون حاليا بموجب عقود دائمة . وهذا دليل على ما يتمتعون به من كفاية ومقدرة ويؤكد أن المبدأين المحددين في الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من الميثاق ، أي ضرورة تأمين أعلى قدر من الكفاية والمقدرة والنزاهة ، وضرورة مراعاة التمثيل الجغرافي العادل لجميع الدول الأعضاء لا يتعارض أحدهما مع الآخر . وأردف قائلا إن وفده يؤيد المراعاة التامة لهذين المبدأين في تعيين الموظفين في الأمانة العامة ، حتى لا تصبح هناك ، في أقرب وقت ممكن ، دولة غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا .

١١ - وأضاف قائلا إن الاختلال المستمر في نسبة العقود الدائمة الى نسبة العقود المحددة المدة يعد بمثابة مشكلة رئيسية متعلقة بشؤون الموظفين . ذلك أن الاكثرية الكبيرة للتعيينات الدائمة تمثل عقبة على طريق الحفاظ على نوعية الموظفين عن طريق القيام ، في الوقت المناسب ، باستبدال الموظفين الذين يصبحون ، لأسباب شتى ، بما في ذلك قدراتهم الشخصية ، عاجزين عن الاضطلاع ببرامج ومهام جديدة . وينبغي أن تكون النسبة الأمثل عكس النسبة الحالية . والسبيل الوحيد الى تحقيق المرونة في استخدام الموارد البشرية على النحو الذي تستلزمه التغييرات الحادثة في أولويات برامج الأمم المتحدة هو زيادة نسبة الموظفين الذين يعملون بعقود محددة المدة .

(السيد بيلاييف ، بيلاروس)

١٢ - وقال إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي الى أن تعتمد اللجنة في الدورة الحالية قرارا بتحديد نسبة ١ الى ١ بين التعيينات الدائمة والتعيينات المحددة المدة كهدف يتعين بلوغه في أسرع وقت ممكن . وينبغي أيضا أن يكون هناك اتفاق على وجوب حصول الموظفين المعينين تعيينا دائما ، بعد فترة معينة من الوقت ، على شهادة من الجهاز الحكومي الدولي الذي يعملون فيه بشأن مؤهلاتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الاضطلاع بمهام جديدة .

١٣ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد اقتراحات الامين العام بشأن الاعارة من الخدمة الحكومية (A/C.5/46/9) ، لكنه أعرب عن أسفه لعدم الدقة والتسرع اللذين تتسم بهما الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الفقرة ٧ من هذا التقرير فيما يتعلق بالاستمرار في ممارسة الاستبدال . ومادام الموظفون الذين يعملون بعقود دائمة يشغلون نسبة ٧٠ في المائة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، ولذلك فان وظائفهم تتعلق في واقع الامر بالبلدان الذين هم من رعاياها ، فليس هناك من سبب للتمييز ضد البلدان الذين يعمل رعاياها على أساس العقود المحددة المدة . ويمكن حل مشكلة الطابع الوراثي للوظائف إذا كفلت الامانة العامة ، بالاتفاق مع الدول الاعضاء المعنية ، تناوب هذه الوظائف بحيث يمكن الحفاظ على التمثيل الكمي والنوعي لهذه الدول .

١٤ - ومضى قائلا إن مشكلة تمثيل المرأة في الامانة العامة هي أبعد ما تكون عن الحل كما ينبغي . وتتمثل العقبة الرئيسية في أن الممارسات والاجراءات المتعلقة بتعيين المرأة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي تتفق مع مصالح عدد قليل من الدول الاعضاء التي توجد فيها مقار للامم المتحدة والدول المجاورة . ولكي يتسنى توفير فرص مماثلة للنساء في الدول الاخرى فانه يلزم أن تتخذ الدول الاعضاء ومكتب تنظيم الموارد البشرية اجراءات اضافية مقبولة لدى جميع الاطراف .

١٥ - واسترسل قائلا إن بيلاروس لديها موظفون مؤهلون إلا أنه لم يتم تعيين أي من مرشحيها حتى الآن إما بسبب عدم وجود الشواغر المناسبة وإما لانه عرضت عليهم وظائف في الميدان ظلت شاغرة لبعض الوقت لاسباب خاصة شتى .

(السيد بيلاييف ، بيلاروس)

١٦ - وقال إن الامتحانات التنافسية الوطنية مكنت بيلاروس من تحسين تمثيلها في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي في الرتبة ف - ٣ من الفئة الفنية . ولذلك فان وفده يؤيد فكرة توسيع نطاق هذه الامتحانات التنافسية لملء الشواغر في الرتب العليا .

١٧ - وفيما يتعلق بالخيارات البديلة للنطاقات المستصوبة للتوزيع الجغرافي للموظفين في الفئة الفنية وما فوقها والواردة في تقرير الامين العام (A/C.5/46/2) ، قال إنه من السابق لأوانه تطبيق أي من هذه النطاقات البديلة نظرا للايقاع السريع للاصلاحات المتعلقة بالادارة والميزانية في الامم المتحدة وللزيادة الملحوظة في حجم موظفي المنظمة خلال العام الحالي . وينبغي لاي قرار في هذا الصدد أن يعتمد بتوافق الآراء .

البند ١١٤ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)
(A/46/11 و Add.1 و Add.2/Rev.1)

١٨ - السيدة دوسيت (نيوزيلندا) : تكلمت بالنيابة عن وفدي استراليا وكندا ووفد بلدها ، فقالت إنه قبل اصدار حكم بما إذا كان جدول الانصبة المقررة المقترح مقبولا أم غير مقبول ، من الضروري التساؤل عن مدى نجاح لجنة الاشتراكات في تنفيذ الولاية المنوطة بها بموجب قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٦ ألف .

١٩ - وقالت إن اللجنة طبقت نفس النهج المتعلق بالتعديل حسب الدين المستعمل في اعداد جدول الانصبة المقررة ، حسبما تطلب الفقرة ٣ (أ) من منطوق القرار . وقالت إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا لاتزال تنظر الى هذا العنصر من عناصر المنهجية باعتباره غير منصف ولا مبرر له ولكنها تقبل ، كتدبير مؤقت ، بتأييد الجمعية العامة لتطبيقه فيما يتعلق باعداد جدول واحد آخر .

٢٠ - ومضت قائلة إنه مطلوب من اللجنة ، بموجب الفقرة ٣ (ب) ، أن تطبق صيغة للخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض تكون معدلة وفقا لتطور متوسط الدخل الفردي في العالم حتى سنة ١٩٨٩ . وقد قررت اللجنة استخدام الرقم ٣ ٦٠٠ دولار ، وهو أقرب رقم لمتوسط الدخل الفردي في العالم ، وأعربت عن استعداد وفود استراليا وكندا

(السيدة دوسيت ، نيوزيلندا)

ونيوزيلندا لقبول هذا القرار فيما يتعلق بجدول الانصبة المقترح ، رغم ما لدى هذه الوفود من تحفظات شديدة بشأن صحة هذا العنصر من عناصر المنهجية . وقالت إنه لا ينبغي أن يستفيد من هذه الصيغة إلا البلدان الفقيرة حقا . ويتضح من المرفق الثاني لتقرير لجنة الاشتراكات (A/46/11) أن هذا الحد يستخدم في خفض الانصبة المقررة على البلدان المتوسطة الدخل ، على عكس ما رمى اليه هؤلاء الذين أدخلوا هذا العنصر في المنهجية في عام ١٩٤٨ . وأضافت قائلة إن البلدان التي تزيد فيها نسبة الدخل الفردي على ٠٠٠ ٢ دولار لا تعد عادة من البلدان التي تقع داخل فئة البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض وفقا لتعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ولذلك فان وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا تعارض التعديل الآلي للحد عند اعداد الجداول المقبلة . وإذا أريد تقاسم تكاليف العضوية بين جميع الدول الاعضاء على أساس عادل ، فانه لابد من الحد من الاختلالات الناشئة عن هذا العنصر وغيره من عناصر تلك المنهجية .

٣١ - ووفقا لما تنص عليه الفقرة ٢ (ج) من القرار ، لم تقترح أي زيادات في المستوى الادنى للانصبة المقررة على أقل البلدان نموا .

٣٢ - وقالت إن الفقرة ٣ من القرار تطلب الى لجنة الاشتراكات أن تستعمل المعايير المحددة في الوثيقة A/45/11 من أجل عملية التخفيف وأن تقدم معلومات مفصلة عما تتخذه من قرارات في هذا الصدد . ومما يؤسف له أن اللجنة فسرت هذا القرار بطريقة لا تتسق مع مقصد الجمعية العامة . وتمكنت اللجنة ، وفقا للفقرة ٣٨ من تقريرها ، من تحديد ثمانية بلدان فقط تسوغ معدلاتها الآلية اجراءات التخفيف ، وقامت اللجنة بتوزيع ١٠ نقاط على هذه البلدان . ومما يؤسف له أنه تم توزيع ١٦ نقطة أخرى دون أن يكون لذلك مبرر تقني بأي شكل من الاشكال ، وبما يتعارض مع تعليمات اللجنة الخامسة . وأعربت عن اتفاق وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا في الرأي الذي أعرب عنه أعضاء عديدون من أعضاء لجنة الاشتراكات في الفقرة ٤٠ من التقرير ، لكنها ذكرت أن هذه الوفود تقر أيضا بصعوبة توجيه الانتقادات . فالبلدان الستة عشر المستفيدة من العرض المتعلق بالنقاط الاضافية هي جميعها بلدان نامية . وربما لم يكن من سلطة اللجنة ، في ظل المبادئ التوجيهية القائمة ، أن تمنع تحويل النقاط الممنوحة طواعية . ولذلك فانه من المأمول فيه أن يكون بالامكان الاتفاق على مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخفيف تكون أكثر إحكاما بغية قصر التعديلات الخاصة في جداول الانصبة المقررة في المستقبل على حالات العسر الاقتصادي الحقيقية .

(السيدة دوسيت ، نيوزيلندا)

٣٣ - ولما كان عام ١٩٩١ هو أحد أعوام اعداد الجدول ، فليس مما يدعو الى الاستغراب أنه لم يحرز إلا تقدم ضئيل فيما يتعلق بالمسائل المشار اليها في الفقرة ٤ من القرار . ورغم ذلك فان الفصل الثامن من التقرير يتضمن بعض الافكار الهامة . ومن المشكوك فيه هو ما إذا كانت جداول الانصبة المقررة لاتزال تستند الى مبدأ القدرة على الدفع إذ أن عناصر كثيرة من عناصر المنهجية تقوض هذا المبدأ .

٣٤ - وتابعت كلامها قائلة إن الآراء المختلفة المعرب عنها في التقرير بشأن مسألة فترة الاساس الاحصائية لها صحتها بنفس القدر . بيد أنه لا ينبغي الظن بأن التغيير في فترة الاساس سيوفر حلا للمشاكل المزمنة التي تواجهها الدول الاعضاء فيما يتعلق بجداول الانصبة المقررة ، كما أن أي تغيير سيفيد البعض ويضر البعض الآخر بطريقة عشوائية تماما .

٣٥ - وانتقلت الى الحديث عن مخطط الحدود ، فقالت إنه مما يستعصي على الفهم ما خلصت اليه اللجنة ، في ضوء العرض السخي من النقاط المقدمة من اليابان ، بأنه من السابق لاوانه اتخاذ قرار فيما يتعلق بالغاء المخطط تدريجيا . وأعربت عن الامل في امكانية التوصل الى اتفاق قبل اعداد الجدول المقبل فيما يتعلق بانهاء المخطط على مراحل وفقا للاسس المقترحة في الفقرة ٥٧ من التقرير .

٣٦ - وفي ختام كلمتها قالت إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا على استعداد لتأييد تطبيق الجدول الذي تقترحه لجنة الاشتراكات للسنوات الثلاث المقبلة بغية إتاحة الوقت للجنة الخامسة ولجنة الاشتراكات للموافقة على سبل القضاء على بعض الاختلالات التي تعتري المنهجية حاليا . وأردفت قائلة إن الجداول المقبلة ينبغي أن تستند فقط إلى الدخل القومي ، وأن تكون لها حدود دنيا وحدود عليا مع بعض التخفيف عن البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض بصورة حقيقية .

٣٧ - السيد سوتيروف (بلغاريا) : قال إن مشاكل بلغاريا الاقتصادية لها آثارها الضارة على التحول إلى الاقتصاد السوقي . ومنذ منتصف عام ١٩٨٩ ، لوحظت اتجاهات غير مواتيه على الإطلاق في التنمية الاقتصادية للبلد مما أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات وانخفاض القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية . ومع ذلك فان الحكومة تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها تجاه الامم المتحدة .

(السيد سوتيروف ، بلغاريا)

٢٨ - وأضاف قائلا إن القدرة على الدفع ينبغي أن تظل المعيار الرئيسي في تحديد جدول الأنصبة المقررة لأن ذلك يشكل ، في الظروف الحالية ، المخطط الوحيد الذي يمكن استخدامه من أجل التوصل إلى أعدل توزيع ممكن لنفقات المنظمة . وتحقيقا لهذا الغرض ، فإنه من الضروري أن تستخدم أكثر الأساليب موضوعية في تقدير قدرة كل دولة على الدفع . ويمكن للجنة الاشتراكات ، في المستقبل ، أن تنظر في أفكار أخرى جديدة . ورغم أنه ينبغي الإبقاء على الدخل القومي بوصفه المعيار الأساسي لتحديد القدرة على الدفع ، ينبغي إيلاء النظر للطرق الأخرى في تحديد الأنصبة .

٢٩ - ومضى قائلا إن بلغاريا تولي أهمية خاصة لأن يعكس جدول الأنصبة المقررة المستوى الحقيقي للدخل القومي على مدى فترة الأساس الإحصائية ، ولكي يتحقق ذلك يلزم إجراء تقييم موضوعي سليم من الناحية الاقتصادية للمؤشرات الاقتصادية الأساسية لكل بلد ، بما في ذلك التقلبات التي حدثت في الماضي ، وذلك بغية تحديد وإزالة أي اختلافات أو تناقضات بين البيانات الفعلية والبيانات الرسمية .

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن الدخل القومي لعدد من الدول خضع لتعديل يتعلق بالدين ، وهو ما لم يحدث بالنسبة لدول أخرى ، مثل بلغاريا ، التي تتحمل دينا خارجيا كبيرا لكنه لا يظهر في منشورات البنك الدولي ذات الصلة . ورغم ذلك ، فان وفده يؤيد قرار اللجنة بإجراء تعديل الدين وفقا لمعايير وبيانات البنك الدولي ، التي تمثل الأساس الأكثر شمولا وقابلية للمقارنة . وقد قدمت الحكومة البلغارية جميع المعلومات ذات الصلة واتخذت الخطوات اللازمة لكي يقوم البنك الدولي بنشر المعلومات المتعلقة بديونها الخارجية . وعلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل على أساس منتظم استكمال بياناتها بشأن الديون الخارجية للدول .

٣١ - وقال إن الوفد البلغاري يؤيد كل التأييد قرار لجنة الاشتراكات بتطبيق الحد الأعلى للدخل الفردي البالغ ٦٠٠ ٢ دولار الذي يعادل تقريبا متوسط الرقم القياسي العالمي بالنسبة لفترة الأساس . وينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل الالتزام بهذا الرقم القياسي ، وإن لم يكن بصورة آلية ، لكي تحدد بصورة أكثر موضوعية البلدان المستوفية لشروط الإفادة من مزايا معينة .

(السيد سوتيروف ، بلغاريا)

٣٢ - وقال إن مدة فترة الاساس الإحصائية لها أثر مباشر على تحديد قدرة أى بلد على الدفع . وتكفل الفترة الحالية التي تبلغ مدتها ١٠ سنوات استقرار البيانات واستمراريتها ، كما أنها تكفل الى حد كبير إزالة أثر التقلبات الحادة ، وإن كانت قصيرة الاجل ، في اقتصادات الدول الاعضاء . ومن جهة أخرى ، فإن تحديد فترة أطول قد يؤدي إلى نشوء حالات تفاوت كبيرة بين تحديد قدرة البلد على الدفع والحالة الحقيقية لاقتصاده على مدى السنوات التي يطبق فيها جدول الانصبة المقررة ، مثلما تبين الحالة بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية . وينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل دراسة امكانية استخدام فترات أساس أقصر تكون مدتها ، على سبيل المثال ، ثلاث إلى خمس سنوات .

٣٣ - ومضى قائلا إن مخطط الحدود أتاح إمكانية القضاء قدر الإمكان على التباينات المفرطة في نسب الانصبة بين الجداول المتعاقبة . على أنه ينبغي دراسة المبادئ والمعايير المستخدمة في المخطط دارسة أكثر عمقا وجعله يتفق بصورة أوفى مع قدرة الدول الاعضاء على الدفع . ولا ينبغي أن تتحمل البلدان ذات الدخول الفردية المنخفضة عبء المزايا المقدمة إلى بلدان هي في وضع أفضل بكثير . ومن بين الخيارات الخمسة الواردة في المرفق السادس من تقرير لجنة الاشتراكات ، فإن التطبيق التدريجي لمخطط الحدود على جدول يمتد لفترة ثلاثة أعوام هو خيار يحظى باهتمام خاص .

٣٤ - وقال إن لجنة الاشتراكات أخذت في اعتبارها ، عن اعداد الجدول الجديد للفترة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه بلدان أوروبا الشرقية . وقال إن وفده يؤيد هذا الجدول ، مشفوعا بالإيضاحات التي أبداها رئيس لجنة الاشتراكات في عرضه للبند ، وطلب إلى اللجنة الخامسة أن توصي ، بتوافق الآراء ، الجمعية العامة بالموافقة على الجدول المقترح ، وبأن تأذن للجنة الاشتراكات بأن تواصل تبسيط المنهجية بما يتمشى مع التغييرات الدينامية الحادثة في الظروف الاقتصادية الدولية . واختتم بيانه قائلا إن وفده يؤيد أيضا الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الاوروبي بالنظر في هذا البند من جدول الاعمال خلال دورتين اثنتين فقط من كل ثلاث دورات للجمعية العامة .

٣٥ - السيد كاربوتشكي (هنغاريا) : تكلم أيضا باسم وفدي تشيكوسلوفاكيا وبولندا فقال إن القدرة على الدفع ، استنادا إلى احصاءات موثوق بها للدخل القومي ينبغي أن تظل المعيار الاساسي لوضع جدول الانصبة المقررة . وقال إن تشيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغاريا تبذل قصارى جهودها للوفاء بالتزاماتها المالية .

(السيد كاربوتشكي ، هنغاريا)

٣٦ - وقال إنه من المهم أن تكون هناك منهجية واضحة وبسيطة قدر الإمكان بما يوفر للأمم المتحدة ما هي في حاجة ماسة إليه من استقرار مالي وبما يعزز رغبة الدول الأعضاء في الدفع . وينبغي أن يعتمد الجدول لفترة ثلاث سنوات على أن تحتفظ الدول الأعضاء بالحق في مناقشة عناصر معينة من عناصر المنهجية . وقال إن الدخل القومي هو العامل الرئيسي في تحديد القدرة على الدفع . وفي الحالات التي تكون فيها للمديونية آثار ضارة إلى حد كبير ، ينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار حسب الاقتضاء .

٣٧ - ومضى قائلا إن ربط الحد الأعلى للدخل الفردي بمتوسط الدخل الفردي العالمي يمكن أن يفيد في التوزيع العادل للعبء المالي ، وأعرب عن تأييد وفود بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لزيادة الحد إلى ٦٠٠ ٢ دولار . ولما كان ٨٢ بلدا ، من بينها أقل البلدان نموا ، قد حددت أنصبتها المقررة بنسبة ٠,٠١ في المائة ، فإن البلدان المتوسطة الدخل هي التي تستفيد بصورة رئيسية من صيغة الحد المسموح به بموجب الدخل الفردي المنخفض . وهذا من شأنه أن يثير الشكوك في الحاجة إلى النهج التدرجي .

٣٨ - وقال إن مخطط الحدود يتعارض مع الواقع الاقتصادي في عدد من الحالات بما ينطوي عليه من زيادة مقلقة في عدد النقاط التي يعاد توزيعها ، وما سببه من اختلالات كثيرة في القدرة على الدفع ، وبما له من أثر سلبي على العناصر الأخرى للمنهجية (فذلك من شأنه ، على سبيل المثال ، أن يلغي تماما أثر جميع العناصر الأخرى) . وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن الغاء المخطط ، من وجهة النظر المنهجية ، سيكون بمثابة الحل الأسلم ، فإنه يطرح من جديد الاقتراح الذي قدمه وفده منذ عامين والداعي إلى زيادة النسبة المئوية والحدين القياسيين بمعامل قدره ٢ ، مما سيبقي على المزايا التي تستفيد منها بعض الدول الأعضاء ويخفف العبء الواقع على البعض الآخر .

٣٩ - وقال إن فترة الأساس الإحصائية ذات العشر سنوات تمثل استقرارا كافيا للجدول وينبغي الإبقاء عليها . ومن ثم فإنه يصبح من المتعذر بصورة أكبر ايجاد مبرر لمخطط الحدود ، الذي يضاعف من صرامة المنهجية . وينبغي الإبقاء على الصلة بين هذين العنصرين من عناصر المنهجية قيد النظر .

(السيد كاربوتشكي ، هنغاريا)

٤٠ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من الجهود المبذولة من جانب الوفد الذي عرض توفير ٥٠ نقطة لجعل الجدول المقترح أكثر قبولا هي أمر يستحق التقدير ، فإن التخفيف لا يشكل إلا علاجا سطحيا ومؤقتا لأوجه القصور التي تنطوي عليها المنهجية .

٤١ - وفيما يتعلق بتحديد مستوى أنصبة الدول الأعضاء الجديدة ، وخاصة استونيا ولاتفيا ولتوانيا ، لا ينبغي لأسعار الصرف المستمدة من الحالة الاقتصادية والسياسية السابقة أن تحدد الأسعار التي يتعين تطبيقها في المستقبل . وفي ضوء الطابع المعقد الذي تتسم به هذه المسألة ، فإنه يلزم اتباع نهج متوازن ومتأن . وينبغي أن تكون القدرة الحقيقية والفعلية على الدفع هي العامل الهام في هذه الحالة .

٤٢ - ومضى قائلا إن اقتراح الدول الاثنتي عشرة بالنظر في بند جدول الأعمال في دورتين اثنتين من كل ثلاث دورات هو اقتراح جدير بالاهتمام . وفي السنة الأولى ، بعد اعتماد الجدول الجديد ، لن يكون من الضروري مناقشة الجدول أو المنهجية في اللجنة الخامسة . ويمكن النظر في هذين الموضوعين ، جنبا إلى جنب مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد الجدول التالي ، في العام الثاني على أساس ما قامت به لجنة الاشتراكات من أعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥